تعيين الأمير سلمان بن عبدالعزيز وليا للعهد في السعودية

الرياض – الوكالات: أصدر العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز الاثنين أمرا بتعيين أخيه الأمير سلمان وليا للعهد خلفا للأمير نايف الذي توفي السبت، حسبما افاد التلفزيون الرسمي.

وذكر التلفزيون في اعلان عاجل انه صدر «امر ملكي بتعيين الأمير سلمان بن عبدالعزيز وليا للعهد ونائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للدفاع».

كما اعلن التلفزيون تعيين الأمير أحمد بن عبدالعزيز وزيرا للداخلية خلفا للأمير نايف الذي كان يشغل ايضا هذا المنصب. والأمير أحمد اخ شقيق للأمير نايف وكان نائبه في الوزارة.

واشار الامر الملكي إلى «الاطلاع على نظام هيئة البيعة». وضمن آليات الخلافة التي اقرت، أنشئت هيئة البيعة عام ٢٠٠٦ لتأمين انتقال سلمي للسلطة في السعودية. وقد عين الملك عبدالله اعضاءها واضعا على رأسها اخيه غير الشقيق الأمير مشعل بن عبدالعزيز. وتضم الهيئة ٣٥ اميرا، هم ١٨ من الجيل الاول والاحفاد الذين توفي آباؤهم من ابناء الملك عبدالعزيز، مهمتهم تأمين انتقال الحكم ضمن آل سعود.

وكان الملك عبدالله اعلن في اكتوبر ٢٠٠٧ اللائحة التنفيذية التي تحدد آليات تطبيق نظام هيئة البيعة بعد عام من اصداره وتنص على تفعيل عمل الهيئة بعد وفاة الملك الحالي. يشار إلى ان رئيس هيئة البيعة الأمير مشعل موجود في نيويورك حاليا حيث يخضع لفحوصات طبية، بحسب مصدر رسمي. وترسخ هذه التعيينات رغبة العائلة المالكة في تولي الجيل الاول من ابناء العاهل الراحل عبدالعزيز المناصب المهمة في المملكة التي تأسست عام ١٩٣٢. وحتى الآن، تولى سدة الحكم خمسة من ابناء الملك عبدالعزيز منذ وفاته عام ١٩٥٣، وقد انجب ٣٦ ذكرا توفي نصفهم. ولا يشكل اختيار الأمير سلمان (٧٦ عاما) لولاية العهد مفاجأة فتعيينه في هذا الموقع كان متوقعا على نطاق واسع.

والأمير نايف، الذي كان يعد من ابرز اركان الحكم في السعودية، توفي السبت في جنيف عن ٨٦ عاما، وهو كان خلف شقيقه ولي العهد السابق الأمير سلطان بن عبدالعزيز الذي توفي اواخر اكتوبر ٢٠١١ في احد مستشفيات نيويورك.

يذكر ان الملك كان قد عين الأمير سلمان وزيرا للدفاع مطلع نوفمبر الماضي خلفا للامير سلطان لكنه اعاد تنظيم هذه الوزارة منتزعا منها المفتشية العامة والطيران المدني خصوصا. ويؤكد الخبراء ان الأمير سلمان يحظى بشعبية في أوساط الشباب من الاسرة المالكة مشيرين إلى خبرته المديدة في الاعمال الحكومية كما انه قد يكون المفضل بالنسبة إلى الساسة الغربيين لدى التطرق إلى مسألة تبوؤ سدة الملك في المستقبل.

وتجمع مختلف الاوساط على ان الأمير سلمان يعتبر «حكما ومرجعا» في العلاقات بين اشقائه السبعة من والدته الأميرة حصة السديري، ابرزهم الراحلان الملك فهد والاميران سلطان ونايف، واخوته الذين لا يزالون على قيد الحياة وعددهم ١٧ أميرا.

وقد تم تعيينه عام ١٩٥٥ اميرا لمنطقة الرياض، الا انه استقال عام ١٩٦٠ قبل اعادة تعيينه عام ١٩٦٣ إلى حين توليه وزيرا للدفاع الخريف الماضي. ويقول خبراء في شؤون المملكة والخليج ان فترة تسلمه امارة الرياض جعلت منه «شخصية تحظى باحترام كبير كحكم بين الاشقاء والاخوة في سلالة آل سعود كما انه يتمتع بتأييد قطاع واسع في صفوف المواطنين». والامير سلمان هو الابن الخامس والعشرون للملك عبدالعزيز، وقد تزوج ثلاث مرات ولديه ١٢ ابنا بينهم اثنان توفيا خلال العقد الماضي. ابرز ابنائه الأمير سلطان بن سلمان رائد الفضاء سابقا ورئيس هيئة تطوير السياحة حاليا، والأمير فيصل الذي يتولى مهام مجموعة الابحاث والتسويق ناشرة العديد من المطبوعات واهمها صحيفة «الشرق الاوسط» وعبدالعزيز مساعد وزير النفط.

وكان الأمير سلمان رئيسا لجمعيات عدة شملت مهامها تقديم المساعدات لمصر والجزائر والاردن والفلسطينيين وباكستان وسوريا من الخمسينات حتى أواخر السبعينيات. وتولى رئاسة لجنة تقديم العون للكويتيين عام ١٩٩٠، والبوسنة والهرسك عام ١٩٩٢، وجمع التبرعات لانتفاضة القدس عام ٢٠٠٠.

ويشرف الأمير سلمان على الهيئة العليا لتطوير الرياض التي اصبح عدد سكانها ٥،٦ ملايين نسمة، كما اتسعت مساحتها لتصل إلى ما لا يقل عن عشرة آلاف كلم مربع مع الضواحي. كما يتولى رئاسة لجان تعنى بالصحة ومؤسسات تهتم بالتعليم الجامعي.

ورجح محللون أن يواصل الأمير سلمان اصلاحات اجتماعية واقتصادية حذرة.

ويرى مايكل ستيفنز الباحث في فرع المعهد الملكي للدراسات الدفاعية والامنية في قطر أن ما يتعين على الأمير سلمان القيام به هو «محاولة احداث قدر من التأثير في قطاع من المؤسسة الدينية في البلاد». وأضاف «سيتعين عليه البدء في التعليق على قضايا الامن الاقليمي وكذلك مبادرات السياسة الخارجية». وتحرص المملكة على المحافظة على استقرارها وامنها في ظل التوتر مع ايران.

○ الأمير سلمان بن عبدالعزيز

○ الأمير أحمد بن عبدالعزيز.

الرئيس السوداني يعلن حزمة إجراءات تقشفية وسط تدهور الاقتصاد

الخرطوم – (الوكالات): أعلن الرئيس السوداني عمر البشير أمس الاثنين حزمة كبيرة من الإجراءات والقرارات التقشفية من بينها زيادة الضرائب وإلغاء الدعم الحكومي للوقود وإلغاء مئات الوظائف في الحكومات الاتحادية والمحلية وخفض رواتب الموظفين، بسبب تدهور الاقتصاد.

وفي كلمة أمام البرلمان، اقر البشير بأن هذه الإجراءات ستؤثر في المواطنين السودانيين «خاصة الفقراء» الا انه قال إن إجراءات خفض النفقات ضرورية. واكد البشير وجود فجوة بين إيرادات البلاد ونفقاتها، وقال انه يحاول سد هذه الفجوة.

وبحسب وكالة الأنباء السودانية الرسمية فإن الإجراءات تنص على «تقليص عدد المناصب الدستورية الاتحادية إلى ١٠٠ دستوري والولائي إلى ٢٠٠ دستوري وتقليص الهيئة التشريعية وعلى المستوى الولائي في المجالين التنفيذي والتشريعي بنسب تقارب الـ ٤٥ و٥٠٪ على التوالي».

وأضافت ان البشير أكد في كلمته أمام البرلمان على «خفض مخصصات وامتيازات الدستوريين في المركز والولايات وإعادة النظر في إنشاء المحليات.. وإلغاء مرتبات ومخصصات المجالس التشريعية للمحليات».

وفي ما يتعلق بسعر الجنيه السوداني أكد البشير «تحريك سعر الصرف لتقريب الفرق بين السعر الرسمي والموازي». ويعاني اقتصاد السودان من أزمة حادة تتسم بارتفاع كبير في معدل التضخم وانخفاض سعر العملة السودانية بشكل متسارع بعد خسارة البلاد لثلث عائداتها النفطية بسبب انفصال جنوب السودان في يوليو الماضي.

ومنذ ذلك الوقت اندلع نزاع مسلح مكلف في إبريل على الحدود الجنوبية الحق أضرارا واسعة بالبنى التحتية في هجليج، المنطقة النفطية الرئيسية في السودان، ما زاد من تفاقم الأزمة رغم بحث الحكومة اليائس عن حلول.

وأضاف أن دعم الوقود الذي يقول دبلوماسيون انه يكلف خزانة الدولة مليار دولار على الأقل سنويا سيلغى بالتدريج في حين ستزيد ضريبة القيمة المضافة والضرائب على أرباح البنوك وعلى الواردات. ويأتي قرار زيادة الضرائب على أرباح البنوك بعد زيادتها على شركات الاتصالات في ديسمبر. وقال البشير ان الحكومة ستخفف من أثر ارتفاع أسعار الوقود على المواطنين بإعفاء المواد الغذائية الأساسية مثل القمح والدقيق (الطحين) والسكر من الضرائب الجديدة على الواردات.

ولم يذكر المزيد من التفاصيل لكن وزير المالية سيطلع البرلمان على التفاصيل يوم غد الأربعاء.

وبلغ معدل التضخم في السودان ٣٩ في المائة في مايو أي مثلي مستواه في يونيو حزيران ٢٠١١ ما تسبب في معاناة المواطن العادي الذي أرهقته بالفعل سنوات الفقر والصراعات العرقية والعقوبات التجارية الأمريكية.

○ يمنيون يعاينون سيارة متضررة في موقع التفجير وفي الاطار صورة القائد العسكري القتيل. (رويترز)

حملة شفيق تتهم مرسى بمحاولة «اختطاف» الفوز بالرئاسة المصرية

القاهرة – الوكالات: أعلن حزب الحرية والعدالة المنبثق عن الإخوان المسلمين الاثنين فوز مرشحه محمد مرسي بالرئاسة في مصر على منافسه احمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، بعيد إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم إعلانا دستوريا مكملا عزز فيه سلطاته، ورأى فيه معارضو المجلس «انقلابا».

لكن المجلس العسكري اكد الاثنين انه سيسلم السلطة في الموعد المحدد في «٣٠ يونيو الجاري» للرئيس الجديد الذي ستكون له «صلاحيات كاملة»، واعتبر ان تولي المجلس السلطة التشريعية «مقيد» وضروري من اجل «توازن» السلطات.

في الاثناء نفت حملة شفيق هزيمة مرشحها في الانتخابات التي انتهت جولتها الثانية مساء الاحد، منددة برغبة مرسي في «اختطاف» الانتخابات والفوز، ومؤكدة ان النتائج الاولية تشير إلى تقدم مرشحها وحصوله على ما بين ٥١،٥ و٥٢ بالمائة من الاصوات. وكانت حملة مرسي اعلنت صباح الاثنين انه حصل على ٥٢ بالمائة من الاصوات مقابل ٤٨ بالمائة لشفيق.

وفوز مرسي في حال تأكده، سيعني تولي اسلامي للمرة الاولى رئاسة اكبر البلدان العربية في عدد السكان مع ٨٢ مليون نسمة.

وهذه الانتخابات الرئاسية هي الاولى منذ الاطاحة بحسني مبارك في فبراير ٢٠١١ الذي اجبر على الاستقالة بعد انتفاضة شعبية غير مسبوقة ضد نظامه.

إلا ان الرئيس الجديد لمصر أيا كان، سيكون لديه هامش محدود جدا للمناورة امام المجلس العسكري الذي يحكم البلاد منذ الاطاحة بمبارك والذي عزز بشكل واسع صلاحياته مساء الاحد، حيث اصبح يتولى السلطة التشريعية والميزانية اضافة إلى تمتعه بحق الفيتو على مواد الدستور الجديد وصلاحيات اخرى.

وعنونت صحيفة المصري اليوم (مستقلة) الاثنين «العسكري يسلم السلطة للعسكري» في اشارة إلى تعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتسليم السلطة إلى اول رئيس مصري منتخب بحرية.

وفي الاتجاه ذاته عنونت صحيفة الشروق (مستقلة) «رئيس بلا صلاحيات».

اما «تحالف شباب الثورة» الذي كان اطلق الاحتجاجات ضد مبارك ويضم العديد من الاطياف فقد ندد بـ «انقلاب العسكر». وقال في بيان ان «المجلس العسكري بالانقلاب غير الدستوري المكمل اعطى لنفسه صلاحيات لم تكن موجودة حتى في دستور ٧١ والدساتير القديمة».

غير ان المجلس العسكري اكد الاثنين انه سيسلم السلطة للرئيس الجديد المنتخب في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية السبت والاحد، بحلول ٣٠ يونيو الجاري مشددا على ان الرئيس سيتمتع «بكامل صلاحياته».

وقال عضو المجلس محمد العصار خلال مؤتمر صحفي انه سيتم تسليم السلطة للرئيس المنتخب «في الموعد المحدد في احتفالية كبرى نهاية الشهر الجارى سيشهدها العالم كله» وسيؤدي اليمين امام المحكمة الدستورية العليا. وشدد العصار ان الرئيس الجديد ستكون له «صلاحيات كاملة».

واصبحت السلطة التشريعية بموجب الاعلان الدستوري المكمل الذي صدر مساء الاحد، من اختصاص المجلس العسكري بسبب حل مجلس الشعب الذي كان يهيمن عليه الاسلاميون، كما ان الموازنة اصبحت من اختصاص المجلس.

وقال ممدوح شاهين عضو المجلس العسكري ان المجلس يبحث القوانين التي تقترحها الحكومة التي سيختار اعضاءها رئيس الجمهورية ثم يتم عرض مشاريع القوانين على الرئيس لتوقيعها ولن يكون بامكان المجلس العسكري ولا الرئيس منفردين تمرير قوانين.

واوضح انه لا يمكن لأي طرف في السلطة ممارسة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية معا ومن هنا جاءت فكرة «احداث توازن» بين السلطات. وسيستمر العمل بموجب هذه الالية حتى انتخاب مجلس شعب جديد ربما مع نهاية العام.

وكانت حملة مرسي اعلنت منذ صباح الاثنين انه حصل على ٥٢ بالمائة من الاصوات مقابل ٤٨ بالمائة لشفيق، وهذا الرقم لا يزال غير رسمي.

وعلى الفور طعنت حملة منافسه احمد شفيق اخر رئيس وزراء في عهد مبارك والذي يعتبر مرشح الجيش، في صحة هذا الاعلان. واتهمت مرسي بالرغبة في «اختطاف» الانتخابات من خلال اعلان فوزه بالانتخابات الرئاسية بعد ساعات قليلة من غلق مكاتب الاقتراع. وقال احمد سرحان مسؤول حملة شفيق للصحفيين «اننا نرفض استباق المرشح الآخر (مرسي) للاعلان الرسمي للنتائج ومحاولة اختطاف الانتخابات بادعاء الفوز الكاذب فيها».

وتابع «ان تقديراتنا المؤكدة وفق عمليات رصد الحملة ان الفريق احمد شفيق يتقدم على منافسه بنسبة تتراوح بين ٥١،٥ و٥٢ بالمائة».

واكد ان ذلك يعني ان «المرشح الاخر مارس سطوا على النتيجة بغير وجه حق ولغرض في نفسه» في «محاولة لفرض أمر من اثنين اما وضع اليد على منصب رئيس الجمهورية بدون اعلان النتائج الرسمية أو الادعاء بحدوث تزوير بعكس النتائج التي نثق انها سوف تثبت تفوق مرشحنا». ومن المقرر ان تعلن اللجنة الانتخابية النتائج الرسمية للانتخابات الخميس.

○ مرسي محتفلا بالفوز المحتمل مع أنصاره. (ا ب)

مقتل قائد المنطقة الجنوبية في الجيش اليمني في هجوم انتحاري في عدن

عدن – (ا ف ب): تلقت السلطات اليمنية الجديدة بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي أمس الاثنين ضربة موجعة بمقتل قائد المنطقة الجنوبية الذي قاد بنجاح الحرب على القاعدة في تفجير انتحاري في عدن، ذلك بالتزامن مع انسحاب المتطرفين من آخر معاقلهم في الجنوب.

وقتل قائد المنطقة الجنوبية في الجيش اليمني اللواء الركن سالم علي قطن في هجوم انتحاري نسب للقاعدة قرب منزله بحي المنصورة في كبرى مدن الجنوب، حسبما أعلن موقع وزارة الدفاع ومصدر طبي.

وذكر الموقع أن «صوماليا مفخخا فجر نفسه في موكب سيارات قائد المنطقة العسكرية الجنوبية أثناء مروره في حي ريمي الذي يقطن فيه مما اسفر عن استشهاده واثنين من مرافقيه». وأشار المصدر إلى أن الانتحاري «أقدم على رمي نفسه على سيارة».

وتأتي هذه العملية بعد ان حقق الجيش بقيادة قطن انتصارات كبيرة على القاعدة في الجنوب إذ دفع مقاتليها إلى الانسحاب من جميع معاقلهم في محافظتي أبين وشبوة.

وقاد قطن شخصيا الحرب ودخل بنفسه إلى المدن التي حررها الجيش من القاعدة وخصوصا زنجبار عاصمة أبين ومدينة جعار المجاورة. وقال المصدر الطبي إن «شخصا نزل من سيارته وقدم للواء قطن ورقة بجوار ملحمة في حي المنصورة بعدن، ثم صافحه وانفجر». وكان الرئيس اليمني التوافقي عبدربه منصور هادي عين قطن مطلع مارس قائدا للمنطقة الجنوبية من اجل قيادة الحرب على القاعدة. ويأتي اغتياله فيما تعهدت القاعدة بمواصلة عملياتها بالرغم من انسحابها من معاقلها الجنوبية. وقال العميد علي منصور الذي كان من اقرب المقربين لقطن ومرافقا دائما له «إن هذه العملية الانتحارية تحمل بصمات القاعدة».

وأضاف لوكالة فرانس برس «ان مقتله خسارة كبيرة لليمن ولجهود مكافحة تنظيم القاعدة». وذكر ان القطن «احدث في غضون ثلاثة أشهر فقط نقلة نوعية في مكافحة الإرهاب والحاق الأضرار بالقاعدة وتطهير أبين وشبوة».

ويأتي مقتل قطن متزامنا مع انسحاب تنظيم القاعدة من آخر معاقلهم في جنوب اليمن. وقد انسحب عناصر تنظيم القاعدة من دون قتال من معقلهم العلني الأخير في جنوب اليمن وهو مدينة عزان في محافظة شبوة، بحسب ما أفاد مصدر قبلي لوكالة فرانس برس أمس الاثنين.

وقال يسلم باجنوب، وهو مسؤول محلي وعضو في لجنة وساطة دفعت باتجاه هذا الانسحاب إن «عناصر القاعدة سلموا مساء أمس الأول (الأحد) لجنة الوساطة القبلية مدينة عزان بالكامل، واللجنة الآن تمسك بزمام الأمور» في المدينة.

وعزان مدينة في محافظة شبوة الصحراوية أعلن فيها التنظيم «إمارة» ويعتقد ان المئات من مقاتلي القاعدة الفارين من محافظة أبين المجاورة التي حررها الجيش، قد لجأوا إليها. انسحب مقاتلو القاعدة ايضا من بلدة الحوطة التي كانت معقلا صغيرا آخر لهم في شبوة.

وبذلك يكون تنظيم القاعدة قد انسحب من جميع معاقله الرئيسية في جنوب اليمن فيما تفيد مصادر قبلية بان معظم مقاتلي التنظيم لجأوا إلى ملاذات آمنة في الجبال والمناطق المعزولة التي يحظون فيها بتغطية قبلية.

وبحسب باجنوب، فان «أمير» المجموعة في عزان جلال العتيقي «سلم المدينة للجنة الأهلية»، وتوقع ان يدخل الجيش المدينة قريبا.

وقال «نحن على تواصل مع السلطات ويبدو ان الجيش سيدخل عزان خلال الأيام القليلة المقبلة». واعتبر باجنوب ان سبب انسحاب القاعدة من عزان هو «انهم استجابوا لدعوة الأهالي بالخروج حفاظا على المدينة».

الاتحاد الأوروبي: الانتخابات المصرية خطوة مهمّة على طريق التحوّل إلى الديمقراطية

بروكسل – (د ب أ): قالت متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي إن مصر يجب أن تبقى على طريق الديمقراطية ورفضت التعليق على الانتخابات الرئاسية التي انتهت جولتها الثانية يوم الأحد والتي يعلن كل مرشح أنه هو الفائز بها. وقالت مايا كوسيانسيك المتحدثة باسم كاترين اشتون مسئولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي «التقارير الأولية تؤكد أن الانتخابات جرت بأسلوب سلمي ومنظم».

وأضافت «بينما نحن ننتظر العملية الانتخابية واكتمال فرز الأصوات، فإننا نحيّي الشعب المصري على كفاحه السلمي من أجل حقوقه وتطلعاته الديمقراطية». وقالت «الشيء الوحيد الواضح: التحول الديمقراطي يجب ألا يكون محل تشكيك». وقالت كوسيانسيك أيضا ان الاتحاد الأوروبي يتوقع توضيح الوضع القانوني والمؤسسي في أقرب وقت ممكن» في أعقاب حكم المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب.

بدء الحملة الانتخابية للمترشحين الأفراد والكيانات السياسية في ليبيا

طرابلس – (د ب أ): بدأت أمس الاثنين الحملة الانتخابية للمترشحين الأفراد والكيانات السياسية لانتخابات المؤتمر الوطني الليبي العام حيث سيطرحون أفكارهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وينشرون برامجهم على أن تنتهي في الخامس من شهر يوليو القادم. وقال مدير الإدارة المركزية بالمفوضية الدكتور علي أحمد عسكر، في تصريحات صحفية: إن الحملة الإعلامية بدأت بعد أن تمّت المصادقة على القائمة النهائية للمترشحين التي ضمت ٢٥٠٠ مترشح من الأفراد بالإضافة إلى ١٢٠٢ من الكيانات السياسية.

وأضاف أن رئيس مجلس المفوضية العليا للانتخابات أصدر القرار (٨٥) الذي حدد بموجبه السقف المالي للحملة الانتخابية للمترشحين الأفراد والكيانات السياسية بحسب النطاق الجغرافي لكل دائرة انتخابية وعدد الناخبين والمقاعد فيها. وأوضح أنه يجري تجهيز مركز إعداد البيانات الخاصة بعملية الاقتراع الذي يضم مائة جهاز وموظف لإدخال النتائج المتعلقة بعملية الاقتراع وإتاحة الفرصة للإعلاميين والصحافة لمتابعة إدخال البيانات الخاصة بالانتخابات.